# الإبداع الأدبي في خدمة حقوق الإنسان

## مائدة مستديرة بوجدة

10/7426

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة فجيج، يوم السبت الماضي بوجدة، مائدة مستديرة حاول المشاركون خلالها مقاربة موضوع الإبداع الأدبي في خدمة حقوق الإنسان بالجهة الشرقية.

وتندرج هذه المائدة المستديرة التي شارك فيها نخبة من الحقوقيين والكتاب والمبدعين بالجهة الشرقية، في إطار تنفيذ البرنامج السنوي للجنة في مجال إثراء الفكر والحوار الحقوقي وانفتاحها على محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وقد كان هذا اللقاء مناسبة لمناقشة وإبراز كيفية تناول الفعل الثقافي بصفة عامة والإبداع الأدبي بشكل خاص لقضايا حقوق الإنسان ومساهمته في النهوض بثقافة حقوق الإنسان بالجهة الشرقية وكذا تطويره لآليات العمل في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية بصفة عامة.

وأشار رئيس اللجنة الجهوية، محمد العمرتي، إلى أنه سيتم محاولة تطوير هذه المبادرة عبر تنظيم لقاء سنوي حول الإبداع الأدبي بمختلف أجناسه وتيمات حقوق الإنسان، مبرزا في هذا الصدد العلاقة الوطيدة والتاريخية والمتلازمة بين حقوق الإنسان ومختلف أشكال التعبير الأدبي والفني، على اعتبار أن هم الإنتاج الأدبي في آخر المطاف هو البعد الإنساني في أعمق وأرقى معانيه.

وأوضح أن الإبداع الأدبي يتناول تيمات الحرية والعدالة والمساواة والحق والخير والجمال وغيرها من القيم الإنسانية النبيلة، وأن مجال حقوق الإنسان هو الدفاع عن كرامة الإنسان وحقوقه وحريته والعدالة والمساواة، وبالتالي هناك تلاق وتلاقح ما بين الحقوقي والأدبي.

من جهته، أكد رئيس فرع اتحاد كتاب المغرب بوجدة، مصطفى قشنني، أن التراكم الإبداعي بالجهة الشرقية يبقى حافلا بما هو حقوقي في كثير من المستويات المرتبطة بالتوثيق وحفظ الذاكرة والنهوض بالحقوق والدفاع عنها وتعزيزها واستشراف الأمل إبداعيا، مضيفا أن الاحتفاء بالإبداع الأدبي بالجهة وبحقوق الإنسان كان متماهيا مع كل ما يرتبط بالانتهاكات الجسيمة بحقوق الإنسان والانتصار لحرية الرأي والتعبير والحق في الشغل ودعم الحركات الاحتجاجية في تفاعلها مع الواقع.

من جانبه، أبرز مدير المعهد العالي للإعلام والاتصال، السيد إسيعلي أعراب، توسع رقعة مفهوم الدفاع عن حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، موضحا أن الابتكار والإبداع الأدبي والذاكرة كلها مواضيع تترجم هذا التوسع في رقعة الاهتمام بهذه القضية.

وتضمن برنامج هذه المائدة المستديرة مجموعة من المداخلات التي حاولت أن تلامس على الخصوص تيمة حقوق الإنسان في المتن الشعري للجهة الشرقية، والمسرح وحقوق الإنسان في الجهة، ومقاربة حقوقية لرواية "الجبال لا تسقط" للكاتبة المغربية سعدية اسلايلي، وتقديم رواية "رحلة العطش، الإعاقة في فضاء المفاجم".

# الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب تذكي الصراع بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيئات الحقوقية

5/7426

فنن العفاني

أعاد اللقاء الذي نظمه المرصد المغربي للسجون يوم السبت الماضي بالرباط، التجاذب الحاصل بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيئات الحقوقية بشأن الجهة التي يجب أن تحتضن الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب التي ينص عليها البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب الذي صادق المغرب عليه بموجب القانون رقم 12.124 الصادر في الجريدة الرسمية في يوليوز 2013، وقام مؤخرا باستكمال إجراءات التصديق عليه بإيداع صك الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

وأبدى ممثلو الهيئات الحقوقية المشاركة في هذا اللقاء الذي تمحور حول موضوع "السجون ومتطلبات الإصلاح والأنسنة"، اعتراضا على سعي المجلس الوطني لحقوق الإنسان الدفع في اتجاه أن يحتضن المجلس هذه الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، معتبرين أن اضطلاع المجلس بهذه المهمة يمس بمبدأ استقلالية هذه الآلية، إذ قال محمد النشناش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان "إن الآلية لن تكون مستقلة إذا أسندت للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يريد السيطرة عليها".

واستند النشناش لتوضيح طرحه على كون المجلس الوطني ولو بممارسة اختصاصاته التي تحددها مقتضيات الظهير المحدث له، والذي و لو عدل، فإنه لن يكون في وسعه القيام بعمل متخصص وقائي.

ففي موقف ينم عن توضيح لتصور سبق وطرحته قبل نحو أكثر من ثلاث سنوات الهيئات الحقوقية كان يستشف منه أن بإمكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يشرف على آلية وطنية للوقاية من التعذيب ، هذا على أن تتولى مكونات الجسم الحقوقي داخل المجتمع المدني بالإشراف أيضا وبشكل موازي على ذات الآلية ، وأفاد رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في هذا الصدد أن الآلية الوطنية يجب أن تكون مشتركة ، يساهم فيها المجلس الوطني و لو احتضنها مقره ، " أما هيمنة المجلس على الآلية فهو أمر مرفوض من قبل الهيئات الحقوقية و المجتمع المدني"، مهددا أنه في حال إقدام المجلس الوطني على الاستفراد بالإشراف على الآلية سيكون موضوع معارضة من قبل المجتمع المدني مما سيفقده المشروعية على المستوى الدولي.

ودعا النشناش إلى نهج الحوار كسبيل أمثل لوضع الآلية ولتفادي الانتقادات في المستقبل.

أما عبد الله مسداد عضو المكتب التنفيذي للمرصد المغربي للسجون، فقد اعتمد المعايير التي يتضمنها البروتوكول الاختياري المتعلق باتفاقية مناهضة التعذيب، ليبرز صواب مطلب مكونات الآلية الوطنية يجب أن تكون مشتركة ، يساهم فيها المجلس الوطني و لو احتضنها مقره ، " أما هيمنة المجلس على الآلية فهو أمر مرفوض من قبل الهيئات الحقوقية و المجتمع المدني"، مهددا أنه في حال إقدام المجلس الوطني على الاستفراد بالإشراف على الآلية سيكون موضوع معارضة من قبل المجتمع المدني مما سيفقده المشروعية على المستوى الدولي.

ودعا النشناش إلى نهج الحوار كسبيل أمثل لوضع الآلية ولتفادي الانتقادات في المستقبل.

أما عبد الله مسداد عضو المكتب التنفيذي

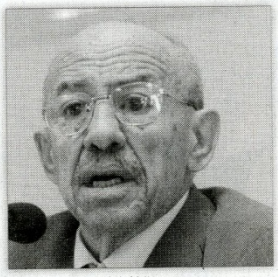

محمد النشناش

محمد الصبار

نفس الطرح الذي يشدد على اعتماد آلية مستقلة غير خاضعة لمؤسسة حقوقية وطنية، أكد عليه عضو المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان محمد البوكيلي، قائلا" إن الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب يجب أن تكون مستقلة و أن لا ترتبط بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي ليس من جمعيات المجتمع المدني".

و من جانبه ، دعا لحبيب بلكوش عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى الانتصار لفضيلة الحوار من أجل وضع آلية وطنية للوقاية من التعذيب، مشيرا بشكل ضمني إلى وجود نماذج مقارنة دولية متعددة لإعمال البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة حيث هناك من التجارب من منحت مهام الإشراف عليها لمؤسسة الوسيط أو لآلية خاصة.

يشار إلى أن محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أكد خلال شهر أكتوبر الماضي في افتتاح دورة تكوينية نظمها المجلس بتعاون مع السفارة البريطانية بالمغرب حول "تجربة الآلية الوطنية البريطانية من التعذيب"، على طموح المجلس الوطني لحقوق الإنسان المؤسسة في أن يحتضن هذه الآلية حيث اعتبر هذا الطموح ينقى طموحا مشروعا، على اعتبار أن العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجموعة من الدول هي من يقوم بهذا الدور".

هذا فضلا عن أن المجلس حسب توضيح الصبار، راكم تجربة متطورة في مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب، وقام بالعديد من الزيارات لأماكن الحرمان من الحرية توجت بإصدار العديد من التقارير تضمنت توصيات توخت تحسين ظروف الإيواء بالمؤسسات السجنية ومراكز حماية الطفولة والمستشفيات العقلية، واستجابت الحكومة لعدد منها.

في حين أن المنظمات غير الحكومية والحقوقية سواء المنضوية في إطار "المجموعة الوطنية للترافع من أجل تصديق المغرب على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب" أو إطار "اللجنة المغربية ضد التعذيب" والتي تضم في تركيبتها حوالي عشرين من الهيئات الحقوقية الوطنية، ما فتئت من جانبها كما تبين خلال هذا اللقاء تؤكد على ضرورة أن تكون الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب مستقلة عن كل السلطات، وأن تمنح كل الاختصاصات المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري.

وفي مذكرة سبق وأعدتها هذه الهيئات الحقوقية حول الموضوع اعتبرت أن إحداث آلية للوقاية من التعذيب بمراكز الاحتجاز مستقلة عن كل السلطات سيدفع في اتجاه تعزيز حماية حقوق الإنسان ، على اعتبار أن الاختصاصات الموكولة لهذه الآلية استنادا لمنطوق البروتوكول السالف الذكر يخول لها القيام بزيارات مفاجئة لمختلف أماكن الاحتجاز أيا كانت طبيعتها سواء تعلق الأمر بمراكز الشرطة، أو السجون، ومراكز احتجاز الأحداث، ومؤسسات العلاج النفسي ومقرات الخدمات الأمنية والاستخباراتية، ومقرات الاحتجاز في ظل اختصاص القضاء العسكري ....فضلا عن مراكز شرطة الحدود ومناطق العبور في المطارات والموانئ ونقط الحدود البرية.

كما تخول لها تلك الاختصاصات الحصول على المعلومات المتعلقة بعدد الأشخاص المسلوبة حريتهم وكذا عدد أماكن الاحتجاز ومواقعها، والحصول أيضا على المعلومات التي تخص المعاملات وظروف احتجاز هؤلاء الأشخاص.

# معتقلون سياسيون سابقون يعتصمون أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ر.ب

لن تستقبلهم العاصمة الرباط في أحضان دافئة بعدما ضاقت عنهم دروب الحياة. ففي عز موجة البرد القارس التي تجتاح عددا من المدن، اختار معتقلون سياسيون سابقون يتحدرون من مدن الشمال خوض اعتصام إنذاري لمدة عشرة أيام أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط ابتداء من يوم غد الأربعاء، وذلك للفت انتباه الجهات المسؤولة من أجل التدخل لتسوية ملفاتهم.

ولايستبعد المعتقلون السياسيون السابقون، والذين ما تزال ملفاتهم عالقة، حسب رسالة مطلبية من أن يتم تصعيد شكلهم الاحتجاجي من اعتصام إلى « إضراب مفتوح عن الطعام أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حتى تتم الاستجابة الفعلية لمطالبهم». ويطالب المحتجون بإصدار « توصيات الإدماج الاجتماعي كباقي المستفيدين، وفتح الملفات المصنفة خارج الآجال».

وما يزال المغرب، لم يغلق بعد ملف ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بصفة نهائية. فإلى جانب بعض الحالات التي لم تجد طريقها بعد إلى الحل، في ما يتعلق بمجهولي المصير، تستمر مطالب بعض المعتقلين السياسيين السابقين الذين يقولون إنه تم «إقصاؤهم من التعويض»، ممن شملتهم إحصائيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وتطالب هذه المجموعة، كما تطالب مجموعات أخرى لم تستفد من التعويض بدعوى أنه تم تصنيف ملفاتها خارج الأجل، بالتنفيذ الفوري لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية والقانونية لأوضاعهم، وأجرأة كل ما يترتب عن ذلك من نتائج تشمل التقاعد والأقدمية والفرص المفوتة تعويضا لهم عما ضاع من سنوات عمرهم نتيجة الاعتقال التعسفي الذي اعترفت فيه الدولة بخطأ ارتكابه.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

# مركز الحريات والحقوق يقدم مذكرته حول الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في المغرب

أمال المنصوري

4966 13

قدم مركز الحريات والحقوق، مذكرته حول الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في المغرب، و التي شملت رؤية المركز لطريقة تشكيل هذه الآلية، ولهيكلتها، ولاختصاصاتها.

و أشار المركز في المذكرة التي توصلنا بنسخة منها، بإيداع المغرب لوثائق التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، لدى الأمم المتحدة، يكون المغرب قد قام مرة أخرى بتنفيذ إحدى توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ذلك أن فتح جميع أماكن الحرمان من الحرية أمام المراقبة المستقلة، وهو الالتزام الرئيسي الذي حدده البروتوكول الاختياري، يشكل جزءا هاما من التوصيات المتعلقة بضمانات عدم التكرار الواردة في التقرير النهائي للهيئة الصادر سنة 2005".

وقد صار لزاما على المغرب، وفقا لأحكام البروتوكول، إحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب، في غضون سنة واحدة، تحتسب ابتداء من 24 نونبر 2014تاريخ إيداع المغرب رسميا لوثائق التصديق على البروتوكول لدى الأمم المتحدة.

وفق مرجعيات تنبع من دستور المملكة المغربية، خطة العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، مذكرات الجمعيات الحقوقية والأحزاب السياسية وكل الفاعلين المهتمين بالموضوع، مجموعة القانون الجنائي المغربي وأهم توجهات العمل القضائي المغربي في موضوع جرائم التعذيب. و الالتزامات الدولية للمغرب وفي القلب منها التوصيات التي وافق عليها المغرب ضمن الآليات الأممية لحقوق الإنسان، خصوصا تلك المتعلقة بالبروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبات القاسية أو اللإنسانية أو المهينة.

كما حدد المركز في مذكرته، المحاور الأساسية لتشكيل الهيئة من خلال تعيين المجلس الوطني لحقوق الإنسان للاضطلاع بمهام الآلية و ذلك بتعديل الظهير المحدث للمجلس و تحويله إلى نص تشريعي يصدر عن البرلمان، و إحداث لجنة بداخل المجلس يعهد إليها بشكل كامل بمهام الآلية و هو ما يتطلب تعديل نظام المجلس الداخلي من أجل التنصيص على مهام و اختصاصات هذه الآلية المحدثة. و تنتهي ولاية الآلية بنهاية ولاية المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

و ينبغي على هذه الآلية الوقائية التمتع بالقدرة على العمل بشكل مستقل إزاء سلطات الدولة و الإدارات المعنية بأماكن الحرمان من الحرية و لا ينبغي لأي سلطة قانونية حل الآلية الوقائية او استبدالها وفقا لتقديره الشخصي.مع ضرورة تحصين أعضاء الآلية من الاعتقال و الحجز و تمتيعهم بالحصانة الدائمة حتى يزالوا أنشطتهم بطريقة سليمة.

و أكد المركز على أحقية الآلية في زيارة أماكن الاحتجاز دون سابق إشعار، و يجوز لها إبلاغ المؤسسة التي تأوي أشخاصا محرومين من الحرية ، و يتعين على الآلية الوقائية وضع معايير لتحديد أماكن الزيارة ذات الأولوية، و حسب نوع و حجم المؤسسة و المشاكل المعروفة أو المشتبه بوجودها.

أما من ناحية، تحديد برمجة الزيارات، فقد أكد المركز على انه بمجرد إحداثها أن تقوم بوضع مخطط شامل للزيارات، و لأجل ذلك ينبغي على الآلية أن تقوم بجرد كامل لأماكن الحرمان من الحرية الموجودة في المغرب.و أن تتوخى اليقظة و الحذر في مضمون التقارير حتى لا تعرض الأشخاص المحرومين من الحرية الذين زارتهم إلى الخطر.

# مائدة مستديرة بوجدة تقارب موضوع الإبداع الأدبي في خدمة حقوق الإنسان بالجهة الشرقية

9/9909

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة فجيج، اليوم السبت بوجدة، مائدة مستديرة حاول المشاركون خلالها مقاربة موضوع الإبداع الأدبي في خدمة حقوق الإنسان بالجهة الشرقية.

وتندرج هذه المائدة المستديرة التي شارك فيها نخبة من الحقوقيين والكتاب والمبدعين بالجهة الشرقية، في إطار تنفيذ البرنامج السنوي للجنة في مجال إثراء الفكر والحوار الحقوقي وانفتاحها على محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وقد كان هذا اللقاء مناسبة لمناقشة وإبراز كيفية تناول الفعل الثقافي بصفة عامة والإبداع الأدبي بشكل خاص لقضايا حقوق الإنسان ومساهمته في النهوض بثقافة حقوق الإنسان بالجهة الشرقية وكذا تطويره لآليات العمل في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية بصفة عامة.

وأشار رئيس اللجنة الجهوية، السيد محمد العمرتي، إلى أنه سيتم محاولة تطوير هذه المبادرة عبر تنظيم لقاء سنوي حول الإبداع الأدبي بمختلف أجناسه وتيمات حقوق الإنسان، مبرزا في هذا الصدد العلاقة الوطيدة والتاريخية والمتلازمة بين حقوق الإنسان ومختلف أشكال التعبير الأدبي والفني، على اعتبار أن هم الإنتاج الأدبي في آخر المطاف هو البعد الإنساني في أعمق وأرقى معانيه.

وأوضح أن الإبداع الأدبي يتناول تيمات الحرية والعدالة والمساواة والحق والخير والجمال وغيرها من القيم الإنسانية النبيلة، وأن مجال حقوق الإنسان هو الدفاع عن كرامة الإنسان وحقوقه وحريته والعدالة والمساواة، وبالتالي هناك تلاق وتلاقح ما بين الحقوقي والأدبي.

من جهته، أكد رئيس فرع اتحاد كتاب المغرب بوجدة، السيد مصطفى قشنني، أن التراكم الإبداعي بالجهة الشرقية يبقى حافلا بما هو حقوقي في كثير من المستويات المرتبطة بالتوثيق وحفظ الذاكرة والنهوض بالحقوق والدفاع عنها وتعزيزها واستشراف الأمل إبداعيا، مضيفا أن الاحتفاء بالإبداع الأدبي بالجهة وبحقوق الإنسان كان متماهيا مع كل ما يرتبط بالانتهاكات الجسيمة بحقوق الإنسان والانتصار لحرية الرأي والتعبير والحق في الشغل ودعم الحركات الاحتجاجية في تفاعلها مع الواقع.

من جانبه، أبرز مدير المعهد العالي للإعلام والاتصال، السيد إسيعلي أعراب، توسع رقعة مفهوم الدفاع عن حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، موضحا أن الابتكار والإبداع الأدبي والذاكرة كلها مواضيع تترجم هذا التوسع في رقعة الاهتمام بهذه القضية.

وأشار إلى أن هذه البادرة على مستوى الجهة الشرقية، تجسد أيضا توسع رقعة الدفاع عن حقوق الإنسان، مضيفا أنه من الطبيعي جدا أن ينخرط الكتاب والمبدعون ومختلف المهتمين بالشأن الثقافي، في هذا الجهد الذي يمنحهم فضاء آخر وشبكة لفك رموز ومعاني مستجدة على خطاباتهم.

وتضمن برنامج هذه المائدة المستديرة مجموعة من المداخلات التي حاولت أن تلامس على الخصوص تيمة حقوق الإنسان في المتن الشعري للجهة الشرقية، والمسرح وحقوق الإنسان في الجهة، ومقاربة حقوقية لرواية «الجبال لا تسقط» للكاتبة المغربية سعدية اسلايلي، وتقديم رواية «رحلة العطش، الإعاقة في فضاء المفاحم».

# ميدلت : اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بني ملال خريبكة تنظم لقاءا تواصليا مع هيئات المجتمع المدني لإقليمي ميدلت و خنيفرة.

عرف فندق قصر تمناي، يوم السبت 10 يناير 2015 تنظيم لقاء تواصلي لفائدة هيئات المجتمع المدني بإقليمي ميدلت و خنيفرة ،و ذلك في إطار النهوض بثقافة حقوق الانسان و حمايتها و كذا في إطار توجيهات المجلس الوطني لحقوق الانسان المتعلقة بإشراك النسيج الجمعوي بجهة بني ملال خريبكة في وضع خطة العمل و برنامج للإشتغال .
افتتح اليوم الدراسي على الساعة العاشرة و النصف صباحا ،بحضور رئيس اللجنة الجهوية لذات المجلس السيد علال البصراوي و الذي أكد خلال مداخلته ان هذا اللقاء يهدف بالأساس الى تشخيص دقيق لوضعية حقوق الانسان بإقليمي ميدلت و خنيفرة كما حث المشاركين على تقديم مقترحاتهم لبلورة عمل مشترك مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل إقليم و مختلف الفئات .
بعدها جاءت مداخلة النائب الاقليمي لوزارة التربية الوطنية، السيد مصطفى السليفاني و الذي أكد من خلالها على ان الوزارة واكبت من البداية هذه الثورة الحقوقية على أساس ان التربية على المواطنة و حقوق الانسان هو ورش أساسي ، و ان المعني بهذا الورش هم اجيال الغد و ان من بين الإجراءات التي قامت بها الوزارة هو ارساء اللجنة المركزية لحقوق الانسان سنة 2004 ،و ذلك بهدف تتبع برامج التربية على المواطنة و حقوق الانسان بالمؤسسات التعليمية و منها البرامج والمناهج التعليمية على سبيل المثال.
بالاضافة الى احداث مرصد وطني و مراصد جهوية ، كما أشار ان المندوبية الاقليمية مستعدة للعمل سويا مع المجلس في إطار تفعيل الأندية الحقوقية بالمؤسسات التعليمية لان العمل الحقوقي ليس عمل صفي نظري بقدر ماهو عمل ميداني تواصلي تفاعلي .
بعد المداخلتين انقسم المشاركون الى ثلاث ورشات تمحورت اشغالها حول ثلاث محاور أساسية :

- الحقوق المدنية و السياسية
- الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و البيئية
- الحقوق الفئوية ( النساء ،الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة )

بعد ذلك قدمت الورشات من خلال مقرريها تقاريرها في جلسة عامة ليختتم اللقاء بعد مداخلات المشاركين في جو اتسم بالتفاعل الإيجابي .

http://www.tadlaazilal.com/news4887.html

# اللجنة المشتركة تطالب وزير العدل بالمغرب بفتح تحقيق في قضية تعرّض المعتقلين الإسلاميين للضرب

رام الله – دنيا الوطن

تلقّت اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين باستهجان شديد خبر تعرّض المعتقلين الإسلاميين خالد لعرج الحامل لرقم الاعتقال 3130 و عبد العزيز العبدلاوي الحامل لرقم الاعتقال 3131 للتعذيب بسجن تيفلت بسبب أنهما طالبا بمقابلة مدير السجن وانتظرا مدّة شهر ولم يستجب لهما ، ولما أحد أباطرة المخدرات طالب بمقابلته استجيب له في يوم إيداعه الطلب ، فلما احتج المعتقلين الإسلاميين على هذا الحيف والميز وعلى هذه المعاملة قام رئيس المعقل الحو نورالدين ونائبه أحمد العلوي ومجموعة من الموظفين بركلهما ورفسهما و نتف شعرهما وضربهما في مختلف أنحاء الجسد بما في ذلك الوجه وسط وابل من السب و اللعن و النعث بأقبح الأوصاف قائلين لهم : " بأننا لدينا أوامر بسحقكم وإذلالكم " ، وذلك على مرأى و مسمع من السجناء و أمام عدسة كاميرا المراقبة وذلك يوم الجمعة 02-01-2015 ما بين الثالثة و الرابعة مساء حسب إفادات عائلات المعتقلين .

وقد تطوع بعض السجناء للإدلاء بشهادتهم في القضية شرط توفير ضمانات بعدم تعرضهم لأي أذى أو انتقام من طرف إدارة السجن.

كما علمنا أنّ كلا المعتقلين الإسلاميين يخوضان إضرابا مفتوحا عن الطعام من أجل المطالبة بفتح تحقيق نزيه في هذه النازلة و معاقبة كل من تورط و ثبت إجرامه فيها .

حيث يخوض المعتقل الإسلامي خالد لعرج إضرابا مفتوحا عن الطعام منذ أسبوع وقد قامت طبيبة المؤسسة بالكشف عليه ومعاينة آثار التعذيب وإنجاز تقرير بالموضوع ، كما تمّ إخراجه إلى المحكمة لمقابلة الوكيل الذي أمر بإرجاعه إلى السجن حيث استمع له هناك و عاين آثار التعذيب البادية عليه و طلب منه أن يفكّ الإضراب . لكن المعتقل خالد لا زال مستمرا في إضرابه حتى يتم إنصافه ،أما عبد العزيز العبدلاوي فإنه قد دخل أيضا في إضراب مفتوح عن الطعام يوم الجمعة 16/1/2015.

وفي سياق متصل علمنا أنهما يتعرضان للتهديد والضغوط من أجل التنازل عن مطالبهما وتكميم أفواههما .

و عليه فإننا في اللجنة المشتركة نستنكر وبشدّة تعريض هذين المعتقلين الإسلاميين للتعذيب أولا ، ومحاولات ترهيبهما والضغط عليهما للحيلولة دون إنصافهما ثانيا ، كما **نطالب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن يزور السجن المذكور ليستمع للضحيتان قصد إطلاع الجهات المعنية و الرأي العام على حقيقة ما تعرضا له ، كما نطالب بتمكين** الجمعيات الحقوقية من زيارتهما داخل السجن للوقوف على حقيقة ما تعرّض له المعتقلان هناك .

كما نطالب أيضا وزير العدل والحريات بتحمل مسؤولياته بمباشرته في فتح تحقيق في هذه الحادثة و محاسبة المتورطين تطبيقا للقرار الذي أعلن عنه سابقا والذي مفاده بأنه سيفتح تحقيقا في جميع الحالات التيتدعي تعرضها للتعذيب أثناء فترة اعتقالها . و ذلك بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب التي وقّع عليها المغرب والتي تمنع " التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة ، أو عن سلطة عامة لتبرير التعذيب ، أو بأيّة ظروف استثنائية سواء كانت حالة حرب أو تهديدا بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي ، أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة ".

http://www.tadlaazilal.com/news4887.html

# ندير المومني : تقارير هيئة الإنصاف والمصالحة لديها سلطة رمزية

**إحدى الجلسات العمومية لهيأة الإنصاف والمصالحة – أرشيف**

هاجر الريسوني

قال ندير المومني مدير الدراسات **بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، إن تقارير هيئة الإنصاف والمصالحة كان يتم التذكير بها بين الفينة والأخرى، ومع مرور الوقت تم إعطاء هذه التقارير سلطة رمزية''، مضيفا أن ''مجموعة من التقارير الوطنية لها سلطة رمزية ومكان خاصة عند المؤسسات''

وأضاف المومني الذي كان يتحدث خلال ندوة علمية نظمتها كلية الحقوق اكدال الرباط، أن تقارير المجلس الوطني لحقوق الإنسان في صيغتها الجديدة، أصبحت تعتمد منهج البحث العلمي، إذ يعتمد على الجانب المعياري والإستشاري،بالإضافة إلى اقتراح الأجرأة الدستورية للقضايا المرتبطة بالمجال المعيار ومدى تطابقه مع الإتفاقيات الدولية''.

وأكد المومني أن المجلس يعتمد على تقنية التقييم التي تم إستنباطها من البحث العلمي، إذ يعتمد على خبراء أجانب ومغاربة من أجل إعادة قراءة التقارير ومراجعتها''، مؤكدا أن''مذكرة الإنتخابات التي يعدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان،جعلتنا نعاين مدى تقدم وتطور أجندة البحث العلمي''.

http://www.jadidpresse.com/%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%85%D9%86%D9%8A-%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B5%D8%A7%D9%81-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85/